Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدّم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأنَّ ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول .

يقول الدماميني في هذا[1] : في شرح ذلك لعدم الصرف ، يعني أنَّ ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول فما عطف عليه مثله ، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الأول في المعنى أو قريب ، والذي يشير إليه كلام الزمخشري هو هذا القول الأخير فإنه لما تكلم على قوله تعالى : ﴿ وإن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرضِ لِيُخْرِجُوك منها وإذاً لا يَلْبَثُون خلافَك إلا قَلِيلاً[2] ﴾ حَكَى القراءتين المشهورتين والشّاذة ، ونسب الثانية إلى أُبَيّ ثم قال : فإن قلت ما وجه القراءتين قلت : أمَّا الشّائعة فقد عطف الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد ، والفعل في خبر « كاد » واقع موقع الاسم ، وأمَّا قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي « إذا لا يلبثون » على جملة قوله : ﴿ وإن كادوا ليستفزونك ﴾ وفي قوله عطف على جملة قوله ﴿ وإنّ

(١) شرح الدماميني المطبوع على حاشية كتاب مغني اللبيب ١/٤٦) .
(٢) سورة الإسراء الآية ٧٦ .